المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 17-01-2008 العـــدد : 12634
الصفحـات : 5 المسلسل : 42

بعد إطلاق السوق الخليجية المشتركة

دول التعاون تدخل مرحلة «التلاحم» مع عصر التكتلات الاقتصادية العالمية

نجاح السوق يتطلب تذويب الفوارق بغرض تهيئة السوق وفق تشريعات متجانسة

المصـــــدر :	اليوم - اليوم الاقتصادى		
التـــاريخ :	17-01-2008	العـــدد :	12634
الصفحـات :	5	المسلسل :	42

اليوم - الدمام

دخلت دول مجلس التعاون الخليجي العربية مرحلة جديدة من المواجهة الجدية للتحديات الاقتصادية ، بعد ان تمت الموافقة في مؤتمر القمة الخليجي الاخير في الدوحة على انشاء السوق الخليجية المشتركة لتنقل المنطقة بالعمل من مرحلة التنسيق والاعداد الى مرحلة التكامل الفعلي.

والتطور الحالي يعكس احساس ومسؤولية دول مجلس التعاون الخليجي العربية بأهمية مواجهة المرحلة المقبلة التي تأتي في اطار العيش والتلاحم مع عصر التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم اخيرا.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي العربية قد هيأت البيئة الاقتصادية لانجاح هذه التجربة الرائدة لا سيما فيما يتعلق ببعض القرارات الاقتصادية الهامة والتي استندت الى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في الدورة الـ22 بمدينة مسقط بسلطنة عمان في ديسمبر 2001 ، والتي وضعت أسس العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس وبينها وبين العالم الخارجي .

كما نصت ايضا على توحيد سياستها الاقتصادية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها وتعزيز اقتصادها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ، وذلك في ضوء الاتجاه العالمي نحو اقامة التكتلات الاقتصادية وتعزيز القائم منها مما يتطلب تبني سياسة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون في تعاملها مع الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

الصعوبات والمعوقات

وبالرغم من أهمية ذلك الا ان المراقبين في الشأن الخليجي يرون ان هناك عددا من الصعوبات والمعوقات في عملية التطبيق يجب ان تتم مواجهتها من خلال تبني الآليات العملية في اتخاذ القرارات وتبني الفكر الاستراتيجي الذي يعكس التعاون المشترك والاجماع على القرارات الاقتصادية المصيرية.

ولكي تحقق هذه التجربة الرائدة في المنطقة ثمارها فانه يجب ان يتم تبني اسلوب او نهج للتعاون والشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في اطار تحقيق المصلحة العامة لاسيما فيما يتعلق بقضايا الاصلاح الاقتصادي ومشاريع التنمية المشتركة والتي قد تساهم في تعجيل مسيرة العجلة الاقتصادية الهادفة الى خلق سوق خليجية فاعلة وقادرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

مسئوليات

وكان الاجتماع الـ 19 للجنة القيادات التنفيذية لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت في الثامن من الشهر الجاري قد جاء منسجما لاحساس القطاع الخاص الخليجي بمسؤولياته تجاه الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه هذا السوق الخليجي المشترك اذ وافق في اجتماعه الاخير على اقرار تشكيل اللجنة الخليجية للسوق المشتركة من أعضاء الغرف الخليجية لمعالجة المعوقات والمشاكل التي قد تواجه صعوبة في تطبيق المواطنة الخليجية الاقتصادية الكاملة. واوصى بضرورة أن تعمل الغرف الخليجية في مجال تطبيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة من خلال التعاون المباشر والحثيث مع أمانة مجلس التعاون الخليجي في الرياض من أجل نقل مرئيات وآراء القطاع الخاص الخليجي

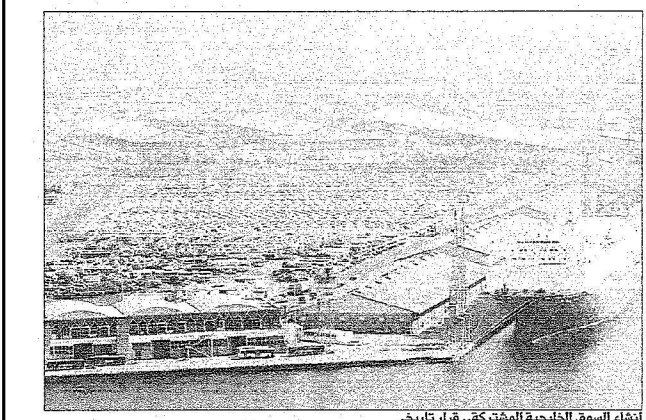

انشاء السوق الخليجية المشتركة.. قرار تاريخي

المصـــــدر :	اليوم - اليوم الاقتصادى		
التـــاريخ :	17-01-2008	العـــدد :	12634
الصفحـات :	5	المسلسل :	42

حول ما اتخذه من أنظمة وتشريعات واجراءات .

كما ان عملية نجاح هذا السوق الخليجي المشترك يجب ان تأتي في اطار تذويب الفوارق بين الدول الاعضاء بغرض تهيئة السوق وفق تشريعات متجانسة تحقق اهداف السوق التنموية ، وترفع من مستوى معيشة المواطن وتحقق العدالة والمساواة وتقلل من سلبيات التضخم النقدي وتخفض من حجم العمالة العاطلة لاسيما ان اتفاقية السوق الخليجية الموحدة ستسمح لمواطني الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربية بمزاولة أي نشاط اقتصادي في أي مكان يختارونه داخل مجلس التعاون.

وتتيح كذلك لمواطني الدول الاعضاء تملك العقارات والشركات والأسهم التجارية والذهاب الى المدارس والاستفادة من الخدمات الصحية في كل بلد من البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون.

وبالرغم من هذه الايجابيات الا ان تفاوت الحياة المعيشية بسبب تفاوت مصادر الدخل وعدد السكان من بلد الى آخر قد يساهم في الضغط على بلد ما على حساب بلد آخر، والضغط على الخدمات وعلى سوق العمل الذي يبحث حتما على الكفاءات والعمالة الفنية التي قد تندر احيانا والتي قد تجذبها ارتفاع الاجور في بعض الدول لا سيما التي رفعت اخيرا من نسبة أجورها بسبب ارتفاع حدة التضخم في بلادها.

ويرى المراقبون ان الايجابيات التي ستنصب على هذا السوق ستكون كبيرة لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الخليجية المشتركة والتي تقدر بالمليارات وهي كافية لان تفتح سوق عمل كبيرا يخلق نشاطا اقتصاديا ، يساهم في رفع كفاءة الانتاج ويقلل من مستوى الاعتماد على قطاع الواردات من الدول التي تعاني التضخم السعري بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وكذلك وبسبب ارتباط معظم عملات دول الخليج بتجارتها الخارجية بعملة الدولار الضعيف .

استراتيجية اقتصادية

ويتعين على دول مجلس التعاون الخليجي العربية ان تخضع الى ربط نفسها برؤية استراتيجية اقتصادية متكاملة من خلال انشاء مشاريع صناعية خليجية مشتركة ، وكذلك تطوير الطاقة الانتاجية للمشاريع الخليجية المشتركة الحالية لتساهم في تلبية الطلب المتوقع من سلع وخدمات لهذا السوق .

اذ ان هذه المشاريع الخليجية المشتركة ستساهم في رفع مستوى اداء الاقتصاد الخليجي وهي قادرة مستقبلا على ان تكون بديلا استراتيجيا يخفف الاثر السلبي في الاعتماد على مورد واحد وهو النفط.

كما انه يقلل ايضا الاعتماد على توريد السلع من الدول المقومة بالعملات الدولية المرتفعة امام الدولار وهي سلع تجلب معها التضخم الى المنطقة وبالتالي تشكل ضغوطا تضخمية على الدول الخليجية التي تعتمد في تجارتها الخارجية على الدولار الامريكي الذي شهد تراجعا في قيمته في الآونة الأخيرة .

تقلبات الأسعار

والحديث عن سوق خليجية يجب ان يخضع الى فكرة ربطها باستراتيجية واضحة تخضع لمقومات الاقتصاد الانتاجي ليصبح احد المكونات الاساسية للناتج المحلي الاجمالي في اقتصاديات دول منطقة الخليج والتي تعتمد دخولها القومية على الانتاج النفطي وهو عنصر ناضب ومرتبط بتقلبات الاسعار والظروف السياسية.

كما ان يجب على المشاريع الخليجية المشتركة ان تضع باعتبارها دورا اساسيا للقطاع الخاص في هذه المشاريع والذي يمكنه ان يدخل كشريك استراتيجي في ادارة رؤوس اموالها في هذه المشاريع الحيوية التي تهدف الى رفع مستوى التنمية المستدامة في المنطقة .

ومن القضايا الاخرى الاساسية في تطوير مستوى المشاريع هي مشاركة المواطن الخليجي في الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي من خلال السماح لمواطني مجلس التعاون في التملك في هذه المشاريع الاستراتيجية. وتوفر هذه المشاريع الخليجية المشتركة ايضا فرصة انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من السلع الوسيطة التي تنتجها المشاريع الكبرى وبالتالي تحقق لسوق العمل فرص عمل كبيرة وتؤمن جزءا كبيرا لحاجات السوق لبعض السلع وتقلل الاعتماد على السوق العالمية الذي يعاني ازمة التضخم وتقلبات اسعار الصرف .

ان ذلك سيحقق حتما بيئة اقتصادية صحية وقادرة على رفع مكانة السوق الخليجية المشتركة لا سيما عندما يضع في نصب عينيه المصلحة العامة والمصير المشترك بين كل القاطنين في دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

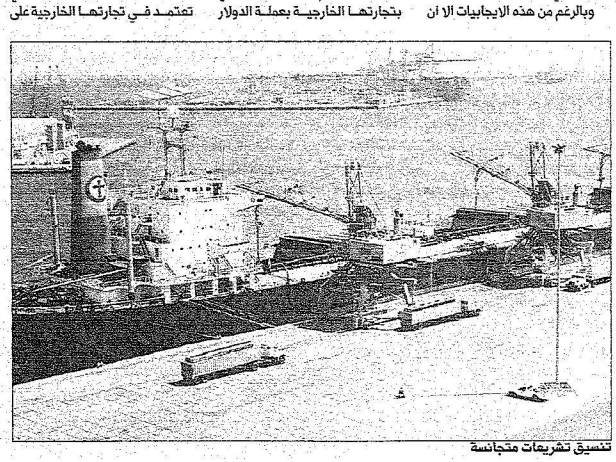

تنسيق تشريعات متجانسة

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 17-01-2008
الصفحـات : 5
العـــدد : 12634
المسلسل : 42

خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة التاريخية للقمة (اليوم)

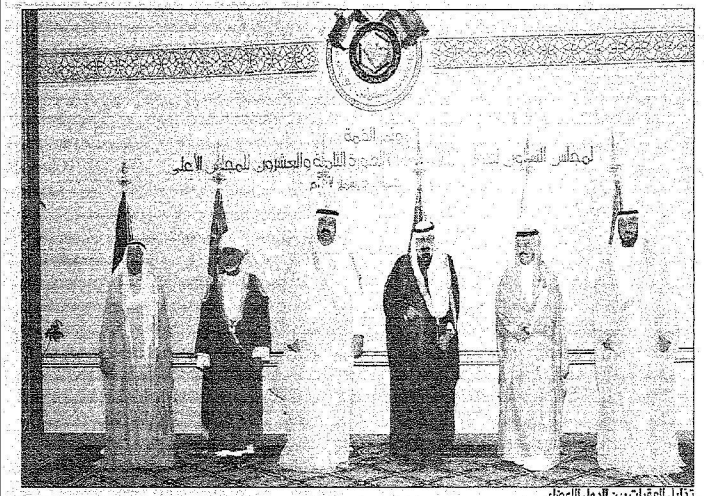

تذليل العقبات بين الدول الأعضاء